رضوان القضماني*

ملاحظات على ملفّ «الرقابة في سوريّة»

ستُّ حقائق

لا بدّ قبل الحديث عن ملفّ الآداب الخاصّ بالرقابة في سوريّة من التذكير بمجموعة من الحقائق التي وردتْ في ثنايا موادّ الملفّ وأبحاثه.

أُولى هذه الحقائق أنّ الرقابة أداةُ تحكُّم موجّه ضدّ حريّة التعبير والرأي، تمارسها السلطةُ بواسطة أشخاص وأجهزة تخوّل حقّ ممارستها. ويكون من حقّ أجهزة الرقابة مصادرةُ المطبوع أو إعدامُه أو منعُ تداوله، مع توقيع العقوبات على المؤلِّف والناشر. وقد تكون الرقابةُ دائمةً ـ كما في سوريّة والوطن العربيّ ـ مشرَّعةً بقوانين ملزمة. وقد تكون طارئةً، تَقْتصر على فترة زمنيّة محدَّدة وظروف طارئة. وقد تكون خاصّةً بموضوعات بعينها. وقد تكون عامّةً وشاملةً ـ كالتي نعيشها نحن ـ تطول كلّ ما يُنْشر أو يذاع. هذا كلُّه فضلاً عن أنواع رقابة أخرى، وقائيّةٍ وزجريّةٍ رادعةٍ، وغير ذلك ممّا أشار إليه الأستاذ حسّان عبّاس في بحثه القيّم. ونضيف إلى ذلك الرقابةَ المقنَّعةَ التي يقوم بها رؤساءُ التحرير ورؤساءُ المؤسّسات الإعلاميّة بعد أن يزوّدوا دوريّاً بالتعليمات الرسميّة من الجهات العليا، التي تعيّن لهم حدودَ المسموح وحدودَ المحظور، فيصبحوا خاضعين دائمًا للمساءلة التي تحمّلهم المسؤوليّةَ كاملةً عن كلّ خروج على تلك الخطوط المرسومة لهم. الرقابة، بهذا المعنى، إذنْ، جزءٌ من جهاز السلطة التي ترى أنّ الإنسان تابعٌ لها وموجودٌ لحمايتها، لا العكس.

وثانيةُ هذه الحقائق أنّ حريّة التعبير التي تنال منها الرقابةُ لم تعد مسألةً تتعلّق بالكتّاب والصحفيّين والمفكّرين فحسب، بل صارت اليوم جزءًا من حقوق المجتمع بكلّ أفراده ومقياسًا أساسيّاً للتقدّم الإنسانيّ.

وثالثةُ هذه الحقائق هي وجودُ هوّة واسعة بين ما تُعْلنه السلطةُ والدستورُ نظريّاً لحماية حريّة الفرد والمجتمع من جهة، والممارسةِ العمليّةِ والتطبيقيّةِ لما يُعْلَن من جهة ثانية، على الرغم من أنّ هذه السلطة (أو تلك، لا فرق) وَقّعتْ على العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، حيث تنصّ المادةُ التاسعةَ عشرةَ ـ الذي تحتفل الدولُ العربيّةُ كلّ عام بذكراها في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ـ على أنّ لكلّ إنسانٍ الحقّ في حريّة التعبير. ويَشْمل هذا الحقُّ حريّتَه في استقاءِ مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلِها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، وبأيّة وسيلة يختارها.

ورابعةُ هذه الحقائق أنّ رفضَ الرأي الآخر وعدمَ الاعتراف به ومصادرتَه قد لا تبدأ من السلطة بل تتشكّل أسبابُه خارجَها ـ وربما بتحريضٍ منها ـ في مؤسسات أخرى تَخْلق حالةَ إثارة. وهذا ما حدث للروائيّ خيري الذهبي مع روايته **هشام والدوران في المكان**، أو ما حدث من اعتداءٍ على الروائيّ نبيل سليمان، أو ما حدث لـ **وليمة** حيدر حيدر: وهي حالات تحوّل الآخرَ إلى نقيضٍ بدلاً من أن يكون امتدادًا.

وخامسةُ هذه الحقائق أنّ الرقابة تجد مرتعًا لها في ظلّ الأحكام العرفيّة وقانون الطوارئ المؤبَّد. وقد جاء قانونُ المطبوعات، الذي أشارت إليه بحُوث الملفّ، ليقدِّم للرقابة المهادَ القانونيَّ الذي «يَسْلب الكاتبَ حقوقَه ويُسْلمه إلى قانون العقوبات» حسب تعبير نبيل سليمان في شهادته، فيؤولُ إبداعُه إلى «ذمٍّ وقَدْحٍ وتحقيرٍ وافتراءٍ وانتهاكٍ للآداب والأخلاق العامّة.»

أخيرًا، نشير إلى تدجين المواطن، الذي صار قمرًا في اليوم العاشر، حسب تصوّر زكريا تامر، فلم يعد يُرْهق السلطةَ ورقابتَها. فقد تحوّل إلى عينٍ على نفسه، وعينٍ على الآخرين. وهذا ما يفسِّر ظاهرةً سادت في ملفّ الآداب، إذ لم تخلُ مادةٌ فيه من حديث عن الرقابة الذاتيّة وتسليمِها بالخوف: الخوفِ من الرقيب الذي يَجْعل هذا المواطنَ المدجَّنَ يخشى الأصوليّةَ، ويخشى الإيديولوجيا، ويخشى اللغةَ، ويخشى نفسَه أيضًا، ولينتهي به الأمرُ إلى اعتبار الرقابة وكأنّها «شيء قَدَريٌّ لا مناصَ منه» بحسب شهادة نهاد سيريس.

«قرّاء» اتّحاد الكتّاب

مادام الملفُّ قد أخذ طابعًا أقربَ إلى الصحفيّ منه إلى البحثيّ فسأبدأ بالحديث عنه من حيث أهوى: من منهل السرّاج ومن روايتها الجميلة التي تَفْتنكَ بمادّة محتواها وبشكله أيضًا. وعندما أُتيحتْ لي فرصةُ قراءة المخطوط كاملاً، أحسستُ أنّني أمام رواية تشكّل معْلمًا في جيل الروايات السوريّة الجديدة عند مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد استهواني تساؤُلها: «لماذا رَفَضوا أن تقصّ فَطْمة حكايتَها؟» إنّها قصّة منهل السرّاج مع قرّاء اتّحاد الكتّاب العرب. وهؤلاء في غالبيّتهم ليسوا «قرّاءً» في واقع الأمر بل رقباء. والرقيب في **قاموس الاصطلاحات الإعلاميّة** «منصبٌ رومانيٌّ رفيعٌ عُهد إلى مَنْ تولاّه منذ عام ٤٤٣ ق.م ... بالسهر على الأخلاق والسلوك والآداب.» ولكنّ الرقباء العرب إجمالاً، كما يشير خيري الذهبي في شهادته، «مبدعون أَخْفقوا في صنع شيء كبير للأدب،

* ـ باحث وناقد أدبيّ من سوريّة.

فتحوّلوا إلى السلطان يستقوون به على الأدب.» واتّحاد الكتّاب العرب ليس اتّحادَ مبدعين، بل مؤسسة خلَقَتْها السلطةُ على قدّها، ومَنْ يَنْتسب إليها ـ وأنا واحدٌ منهم ـ يَرْبط نفسَه بهذه الرسميّة. و«ليس من صفات الكاتب الرسميّ عندنا أن يكون صاحبَ رأي،» على حدِّ تعبير ميشيل كيلو في شهادته، لذا «لا حولَ ولا قوةَ للرقيب ـ سواء في الاتّحاد أو خارجه ـ في ما يتّخذه من قرارات» كما أشار فيصل خرتش. ومثلُ هذا الرقيب «أكثرُ خوفًا وتعقيدًا وأكثرُ خضوعًا للمزاجيّات المتخلّفة والمتطرّفة.» فلا تقلقي يا عزيزتي منهل، فالصِّدْق لم يكن يومًا ذنبًا. إنّه مُحْرِج، وهذا صحيح، لكنّه الواقع مهما حاولنا طمرَ رؤوسنا. ولعلّ هذا الصدق كان العاملَ الأهمَّ في خلق شعريّة السرد الرائعة في روايتكِ. واسمحي لي أن أَصْرخ معكِ: «لصالح مَنْ كلُّ هذا الجنون، وكلُّ هذا الخراب؟ إلى متى نَستمرّ في نفي بَعضنا وإلغاءِ الحوار؟»

غياب المقدّمات وغلبة الشهادات

يكاد يكون بحثُ الأستاذ حسّان عباس البحثَ الأكثرَ إحاطةً بموضوع الرقابة بين أبحاث الملفّ وشهاداته. وقد بدأ بحثَه من حيث يجب أن يبدأ، أيْ مِنْ رَبْطِه بحريّة التعبير والرأي التي تتطلّب صحافةً حرةً ومؤسساتٍ إعلاميّةً تستطيع أن ترتقي بهذه الصحافة، وتتطلّب اتّحادَ مبدعين لا نقابةَ كتّاب. وقد وصَف البحثُ الرقابةَ بارتباطها بقانون الطوارئ والأحكام العرْفيّة. ولكي تكون رقابةً سلطويّةً فقد جُعِل قانونُها مطاطيّاً، لا وجود لمعيار واضح فيه، يُضْفي غموضًا كبيرًا على عمل مؤسسات الرقابة ويتخفّى خلف «المصلحة الوطنيّة» التي لا يعرفها أحدٌ غيرُ الرقيب نفسه. وعلّل البحثُ هذا بأنّ الرقابة المشرعَنة، بمعاييرَ مطاطيّةٍ وأحكامٍ مضطربة، تُطْلق العنانَ لزَجْرٍ محميٍّ بالقانون. هذا من جهة. أما من جهة ثانية فالبحثُ يعمّق مفاعيلَ الرقابة الذاتيّة، «إذ لا شكّ أنّ الصحفيّين سيفكّرون مراتٍ ومراتٍ في كلّ كلمة يريدون كتابتَها قبل أن يفعلوا، لأنّ أوضاعهم الوظيفيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة لا تُشجّعهم على المخاطرة بإثارة الرقيب.» كلّ هذا جميل ويُضْفي على علميّة البحث طابعًا شائقًا وحيويّاً، لكنّنا كنّا نَرْغب في أن نجد ملامسةً لبعض المقدّمات التي لا بدّ منها عند الحديث عن الرقابة، مثل: علاقة المثقف ـ والمبدع خصوصًا ـ بالسلطة، وعلاقته ببنية المجتمع المدنيّ، وعلاقته بالديمقراطيّة، وعلاقته بالإيديولوجيا، وما إلى ذلك. فنحن لم نَلْمس المقدّمات التي قامت عليها تلك النتائجُ الصحيحةُ، وصحّةُ المقدمات تَشْهد بصحة النتائج لا العكس.

كان ملفُّ الرقابة في سوريّة شاملاً، تناول الرقابةَ عمومًا، والرقابةَ على الفكر، وعلى الصحافة، والإعلام، والإبداع، والفنّ، من سينما وتلفزيون. لكنّ تناول مسألة الرقابة يتطلّب ـ كما أشار نبيل سليمان ـ عملاً توثيقيّاً وتحليليّاً دقيقًا، كثيرًا ما غاب لطغيان طابعٍ صحفيٍّ على الملفّ ولغلبة الشهادات على الأبحاث فيه.

رقابة القراءة؟

تستدعي المادةُ التي كتبها خضر الآغا عن تجربة بوعلي ياسين مع الرقابة الانتباهَ. فياسين كان أوّلَ مَنْ واجه الثالوثَ المحرَّم (الدين والجنس والسياسة)، وحاول اختراقَه، وخصَّه ببحث أكاديميّ صَدَمَ الرقابةَ فمَنَعَتْ طباعتَه. كانت المادة جادة في استنتاجاتها، على الرغم من ظهور الطابع الإخوانيّ عليها أحيانًا. وقد أكّد خضر الآغا أنّ «الناس على دين ملوكها» مشيرًا إلى حلول الرقابة الذاتيّة محلَّ الرقابة الزجريّة حين تنسحب الحكوماتُ موقّتًا من ميدان الصراع ليحلَّ «الناسُ» محلَّها، تحت مسمَّيات مختلفة، قد يكون أكثرُها تأثيرًا حمايةَ «الدين،» أو حمايةَ «الثقافة السائدة.» فالتماثل الثقافيّ بين الناس وملوكها هو ما تسعى السلطةُ إلى فرضه ولو عنوةً، وما على المثقفين والمبدعين إلا أن يسعوا جاهدين إلى تقويض مثل هذا التماثل.

إذا كان جلُّ كتاب الملفّ قد تناولوا الرقابةَ الموجَّهة نحو «المرسِل،» أيْ نحو «الكتابة،» فقد كان لا بدّ من النظر إلى الجانب الآخر منها، وهو الرقابة الموجَّهة نحو «المتلقّي» أيْ نحو «القراءة.» وكان هذا الجانب منقوصًا في الملفّ، مع وجود إشاراتٍ هامّة إليه جاء أكثرُها في شهادة الروائيّ نبيل سليمان. فالجذر الرقابيّ الذي تقرّاه في شهادته كان «الرقابةَ على القراءة قبل سنين من مواجهة الرقابة على الكتابة.» والسؤال الكبير الذي تَطْرحه هذه الشهادةُ: هل بإمكان القارئ أن يكون رقيبًا؟ لقد أراد نبيل سليمان أن يجيب عن السؤال بالإيجاب، على الرغم من أنّه نَعَتَ هذه الرقابةَ بالاجتماعيّة، إذ أثارت روايتُه **ينداح الطوفان** بعضَ المحافظين في محافظة الرقّة ولم يَردَعْهمَ عن إلحاق الأذى به سوى الكاتبِ المرموق عبد السلام العجيلي. ثم تكرَّر هذا أيضًا حين أَغْضبت الروايةُ أبناءَ قريةٍ مؤلِّفها، فنال والدَه منهم ما ناله، أما هو فقد نجا بجلده هروبًا ممّا قد تُلْحقه به «القراءةُ المطابِقة.» ومع كلّ تقديري لما جاء في شهادة نبيل سليمان عن «رقابةَ القراءة،» فإنّني سأختلف معه قليلاً. واختلافي معه هنا يَكْمن في أنّني لا أرى وجودًا لـ «رقابة القراءة» لأنّ مثل هذه الرقابة ليس إلاّ ظلاً تتفيّأ تحته «الرقابةُ الزجريّةُ» التي أشار إليها الأستاذ حسّان عباس. فـ«القارئ» لا يُمْكن أن يكون رقيبًا لأنّ الرقيب يلغي أو يُتْلف (بتعبير منذر مصري) ولا يُنْتج، وأما القارئ فهو يعيد إنتاجَ النص ويَخْلقه من جديد. ومهما كان موقفُ القارئ فإنّه سيبقى متباينًا تمامًا مع موقف الرقيب، لأنّ القارئ في أكثر حالاته سلبيّةً لن يتعدّى كونَه شاهدًا على النص؛ والشاهدُ يحافظ على مادة شهادته ولا ينال منها. إذن، شتّان ما بين الشاهد والرقيب ـ هذا الرقيب الذي ناداه الدكتور سماح إدريس بـ «عزيزي السيد الرقيب،» وهو على حق تمامًا: فالرقيب «عزيزٌ» لأنّنا قد أَلِفْنَاه وتغلغَلَ إلى ذواتنا؛ وهو «سيِّد» لأنّه يَفْعل ما يريد، بل سيِّد لأنّه هو «مَنْ يَصْنع الوحشَ فينا» كما يقول خيري الذهبي.

دمشق